

USCIRF-RECOMMENDED FOR SPECIAL WATCH LIST

«المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) هي مفوضية حكومية فيدرالية مستقلة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتحظى بتأييد من الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) تعمل على رصد ممارسة الحق في حرية الدين أو المعتقد خارج الولايات المتحدة. وتعتمد «المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF)، التي أنشئت بموجب أحكام قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA) الصادر عام 1998، على المعايير الدولية في رصد الانتهاكات المتعلقة بحرية الدين والعقيدة خارج الولايات المتحدة، وتقدم كذلك التوصيات المتعلقة بالسياسات إلى الرئيس ووزير الخارجية والكونغرس في الولايات المتحدة. كما أن «المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) كيان مستقل ومنفصل عن وزارة الخارجية الأمريكية. ويأتي التقرير السنوي للمفوضية لعام 2020 تكميلاً للعمل الدؤوب الذي قام به المفوضون وفريق من الموظفين المحترفين طيلة عام كامل لتوثيق الانتهاكات التي تحدث على أرض الواقع وتقديم توصيات سياسية مستقلة للحكومة الأمريكية. وعلى الرغم من أن هذا التقرير السنوي لعام 2020 يشمل الأحداث الواقعة في المدة ما بين شهري يناير (كانون الثاني) إلى شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 2019، إلا أنه يتضمن بعض الأحداث المهمة الواقعة خارج هذا الإطار الزمني. وللمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني [هنا](#) أو الاتصال مباشرة بـ «المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية» (USCIRF) على الرقم 202-523-3240.

النتائج الرئيسية:

وكان ذلك بالقوة الغاشمة في كثير من الأحيان، مع وضع أشد القيود صرامة على النساء وغيرهن من الفئات المستضعفة من سكان البلاد. كذلك، بدأ المسؤولون في الحكومة الانتقالية برنامجاً طموحاً للتواصل مع الجهات المعنية محلياً ودولياً طلباً لدعم أعمال الإصلاح. وزار مسؤولون رفيعو المستوى من وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة التربية والتعليم، ووزارات أخرى، المناطق الطرفية المهمشة منذ مدة طويلة في السودان. وقد أجرى وفد رفيع المستوى [زيارة](#) إلى واشنطن العاصمة في ديسمبر (كانون الأول) عام 2019. وفي أثناء [اجتماع](#) الوفد مع اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، أعرب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك عن التزام حكومته بتنفيذ تعديلات جوهرية بشأن الحريات الدينية، ومنها إلغاء الأحكام القانونية السيئة السمعة بشأن ازدراء الأديان والردة عما قريب؛ وهما: المادتان (125) و(126) من قانون العقوبات، على التوالي. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، [أعلنت](#) الحكومة الانتقالية عن تسمية يوم 25 ديسمبر (كانون الأول) عطلةً وطنيةً للاحتفال بعيد الميلاد، احتراماً للطائفة المسيحية الكبيرة في البلاد. وفي فبراير (شباط) 2020، بعد وقت قصير من انقضاء المدة المشمولة بالتقرير، زار وفد من المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) السودان لتقييم أوضاع الحريات الدينية والاعتقاد، والتقى برئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وغيره من كبار المسؤولين، وممثلي الطوائف الدينية ومنظمات المجتمع المدني. وحُصِّل وفد المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF)، من هذه الزيارة، إلى أن الحكومة الانتقالية قد وضعت حدًا لأبشع صور القمع الديني الذي كان يمارسه النظام السابق وأكدت التزامها بتحقيق تغيير جوهري في هذا الصدد.

شهدت أوضاع الحريات الدينية في السودان تحسناً ملحوظاً في عام 2019، رغم استمرار بعض التحديات؛ إذ كان ذلك العام علامة فارقة في تاريخ البلاد؛ خلاله [أصبح](#) الرئيس عمر البشير من سدة الحكم في أبريل (نيسان)، و**شكّلت** حكومة انتقالية مدنية عسكرية مشتركة في أغسطس (آب)؛ وهو ما كان فيه تمكين للقيادات المدنية للمرة الأولى منذ ثلاثة عقود. وكانت أحوال الحريات الدينية والاعتقاد قبل سقوط النظام السابق سيئة على نحو ما كانت عليه في عام 2018. ففي عهد البشير، انخرطت الحكومة في حوار مع الجهات الفاعلة دولياً والجهات المعنية محلياً بشأن قضايا الحرية الدينية والاعتقاد، لكن الأقليات الدينية والأغلبية السنية كانت ما تزال تواجه قيوداً وانتهاكاتٍ صارخة. وبالنظر إلى الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الحكومة السابقة بشأن الحريات الدينية والاعتقاد، أوصت المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) بتصنيف السودان كـ «دولة مثيرة للقلق على نحو خاص» (CPC)، بموجب قانون الحريات الدينية الدولية ((IRFA)، واستمر ذلك سنيًا من عام 2000 حتى أبريل (نيسان) عام 2019.

غير أن الحكومة الانتقالية، برئاسة السيد عبد الله حمدوك، قد اتخذت، في الأشهر القليلة الأولى من توليها السلطة في أغسطس (آب)، خطوات ملموسة لتحسين أحوال الحريات الدينية والاعتقاد؛ إذ سمحت على نحو غير رسمي للحزب الجمهوري ذي الأغلبية المسلمة بالعمل علناً للمرة الأولى، ووسعت تعزيز تمثيل الطوائف المسيحية «المعروفة» وفق رأي الحكومة، ومن ذلك [تعيين](#) امرأة من المسيحيين الأقباط عضوًا في المجلس السيادي. ولعل أبرز ما أعلنته الحكومة في ديسمبر (كانون الأول) [إبطال](#) قانون النظام العام الذي استعان به النظام السابق [لرفض](#) رؤيته الإسلامية بما فيها من حدود صارمة على المجتمع السوداني،

التوصيات المقدمة إلى الحكومة الأمريكية

- إبقاء السودان على «قائمة الرصد الخاص» لدى وزارة الخارجية الأمريكية لتورطه في ارتكاب انتهاكات جسيمة بشأن الحريات الدينية أو تغاضيه عنها، وذلك بموجب قانون الحريات الدينية الدولية (IRFA).
- إمداد وزارة التربية والتعليم في السودان بالتمويل والدعم اللازمين لتنفيذ برنامجها الشامل لإصلاح المناهج الدراسية وتغيير المحتوى المتعصب في الكتب المدرسية، التي أصدرها النظام السابق، بمواد جديدة وتدريب المعلمين بالتوازي مع ذلك بقصد دعم تحقيق الحريات الدينية والشمول.

- تخصيص التمويل وغيره من المساعدات الاقتصادية، لإمداد الحكومة الانتقالية بالدعم الفني في مجال العدالة الانتقالية والإصلاحات القانونية والدستورية الأخرى، بهدف تعزيز قدرة السودان على تحقيق الانتقال المستقر المستديم اللازم لهيئة الوسط الاجتماعي والسياسي الذي من شأنه أن يُفضي إلى إقرار الحريات الدينية وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية.
- إعطاء الأولوية للمساعي المبذولة من أجل: (1). إنشاء هيئة استشارية دولية رفيعة المستوى لحقوق الإنسان في السودان تتولى إقامة حوارات منتظمة بشأن الإصلاح والنقد مع حلفاء السودان على الصعيد الدولي؛ (2). وتشجيع الحكومة الانتقالية على دعوة المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، السيد «أحمد شهيد»، إلى السودان؛ وذلك عن طريق الجهود التي يبذلها المبعوث الأمريكي الخاص للسودان.

الموارد والأعمال الرئيسية لدى المفوضية الأمريكية للحريات الدينية أو الإعتقاد الدولية (USCIRF)

- زيارة وفد المفوضية: الخرطوم، في السودان، في شهري فبراير (شباط) ومارس (آذار) عام 2020
- تقرير خاص: القوانين النافذة بشأن الردة والتجديف وخطاب الكراهية في إفريقيا (Apostasy, Blasphemy, and Hate Speech Laws in Africa)
- البيان الصحفي: «المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) تُرَجِّب بفرض العقوبات على صلاح قوش لما ارتكبه من انتهاكات جسيمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان»
- البيان الصحفي: «المفوضية الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) متحمسة لتعيين المبعوث الخاص إلى السودان وتحت على تدقيق النظر في أوضاع الحريات الدينية في الفترة الانتقالية»

معلومات عن السودان

تأثيره في نظام الحكم السوداني على المدنيين القصير والمتوسط. وجاء تحرك الحكومة الانتقالية حديثاً لتحقيق العدالة بشأن الجرائم التي ارتكبتها النظام السابق؛ ففي أغسطس (آب)، وُجِّه الاتهام إلى البشير في الجولة الأولى من جولات محاكمته بتهم الفساد، وفي ديسمبر (كانون الأول)، أدانته المحكمة وقضت بسجنه لعامين.

الإصلاحات في الفترة الانتقالية

أطلقت الحكومة الانتقالية سلسلة من التغييرات الحوهرية السياسية في نهاية عام 2019؛ ففي اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 24 سبتمبر (أيلول)، أشار وزير العدل نصر الدين عبد الباري **صراحةً** إلى تهمة النظام السابق للمناطق الواقعة على أطراف البلاد، حيث تتمتع الطوائف من أتباع الأديان الأصلية بتقل مُهمٍّ، واصفاً إياه بـ «السبب الجذري» وراء الصراعات في تلك المناطق. وفي اليوم التالي على ذلك، وقَّع السودان على اتفاق أساسي حاسم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لفتح مكاتب لها في عدد من تلك المناطق الواقعة على أطراف البلاد، في إشارة منه إلى أن عمليات السلام المتزامنة في تلك المناطق تمثل أولوية عاجلة. وقد وصلت الحكومة الانتقالية، في غضون ذلك، اتخاذ خطوات ببناء في مطلع عام 2020، ومنها المداولات بشأن « قانون التعديلات المتنوعة» الذي **يُتَوَقَّع** منه إبطال المادتين (125) و(126)، بالإضافة إلى إصدارها مرسوماً، في شهر مارس (آذار) عام 2020، يقضي **بحلِّ** المجالس الكنسية التي عينها النظام السابق. وأخيراً، بعد عقد من الزمان من خرق الرئيس البشير لأمر التوقيف الذي أصدرته بحقه المحكمة الجنائية الدولية في عام 2009 بتهم الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب في دارفور في أثناء النزاع الذي نشب هنالك منتصف العقد الأول من القرن الراهن، وافقت الحكومة الانتقالية – في شهر فبراير (شباط) 2020 – مبدئياً على السماح بمثول البشير أمام المحكمة الجنائية الدولية.

التحديات المستمرة المنتظمة

لا شك أن المساعي التي يبذلها السودان للمضي قدماً مخلفاً وراءه ذلك النظام الشديد البطش ومجتازاً إياه تبعث على التفاؤل؛ وإن كانت التركة البيروقراطية والقانونية والأيدولوجية، التي خلفها النظام السابق بعد 30 عاماً من بقائه في سدة الحكم، ما تزال تُثقل كاهل أبناء الأقليات الدينية وغيرهم من المستضعفين في البلاد.

يُقدَّر عدد سكان السودان بأكثر من 43 مليون نسمة، ومنهم – حسب **تقديرات** مركز بيو للأبحاث 90,7% – مسلمون، و5,4% مسيحيون، والبقية فمن البوذيين والهندوس والبهائيين وأتباع الديانات الأصلية وغيرهم. ومع أن الدستور الوطني الانتقالي الصادر عام 2005 يُكرِّس حرية الدين أو المعتقد، إلا أنه قد وضع الإسلام بوصفه مصدر التشريع، وذلك وفق تفسير فقهي إسلامي منتمت. بل إن النظام السابق، على أرض الواقع، قد انتهك الحريات الدينية على نحو منتظم وفاضح؛ فمارس قمعاً مُمنهجاً بحق الأقليات الدينية، ومنها بعض الطوائف المسيحية التي استهدفت كنائسها وأعمالها وأماكنها بالمصادرة والهدم، وتعرَّض لقياداتها بالتضييق والاعتقال على نحو مُمنهج. وفي الوقت نفسه، كانت الأقليات المسلمة، ومنها الحزب الجمهوري والشيعية والقرائين، تواجه اضطهاداً مستمراً. وكانت أجهزة المخابرات والأمن الوطنية هي من يرتكب هذه الانتهاكات في الغالب، وكان موظفيها يترصدون أعمال رجال الدين عن كثب.

بالإضافة لهذا القمع والاضطهاد، كان النظام السابق يخوض حروباً محففة في أطراف البلاد، منها دارفور و«المنطقتين» في جنوب كردفان والنيل الأزرق تعرَّضت الطوائف الدينية والأقليات العرقية في هذه المناطق للقمع العاثم، وتفجرت سلسلة من الصراعات الأهلية الوحشية التي **يقبِّت نون حلِّ** حتى خلو البشير في أبريل (نيسان) عام 2019.

وفي آب (أغسطس)، وقَّع القادة المدنيون والعسكريون على مشروع الميثاق الدستوري لفترة انتقالية قدرها 39 شهراً؛ تشمل المسودة تشكيل مجلس سيادي ومجلس وزراء ليشرافا على تسيير الفترة الانتقالية و تكوين سلطة تشريعية مستقلة حتى قيام انتخابات بعد انتهاء الفترة الانتقالية. ويُعطي الميثاق الجديد الأولوية للعدالة الانتقالية والإصلاحات القانونية، ويصون حرية الدين أو المعتقد مع استبعاد الإشارة المرجعية إلى الإسلام بوصفه مصدرًا أساسياً لتشريعات؛ وهو ما يُشير إلى تحول جذري – حال استمراره – في طبيعة العلاقة ما بين الدين والدولة هناك. غير أن هذا الميثاق ما يزال فيه إشارة مرجعية إلى إنفاذ الشريعة؛ فقد **صرَّح** المجلس العسكري الانتقالي في مايو (أيار)، قبل موافقته على تقاسم السلطة في إطار حكومة انتقالية، بأنه ما يزال يعتزم الاستناد إلى الشريعة الإسلامية بوصفها أساساً للتشريع؛ وهو ما يُوحى بأنه من المرجَّح أن يبقى لهذا الإطار الإسلامي الراسخ

الدولية لحرية الدين أو المعتقد، ومنها إجراء التغييرات في إطاره القانوني النافذ ووضع حد لممارساته التعسفية ومن بينها تخريب الكنائس. وبقيت الولايات المتحدة متمسكةً بهذه الخطة في مشاوراتها مع السلطات الانتقالية بشأن التزام الأخيرة بتعزيز أوضاع الحريات الدينية. وفي يونيو (حزيران)، [عَيَّنَت](#) الولايات المتحدة مبعوثاً خاصاً جديداً؛ وهو السفير «دونالد إ. بوث» (Donald E. Booth)، بهدف تقديم الدعم إلى السودان عن كثب في أثناء هذه الفترة الانتقالية؛ وهي خطوة كانت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية (USCIRF) قد أوصت بها. وفي أثناء زيارة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إلى الولايات المتحدة في ديسمبر (كانون الأول)، [أعلن](#) وزير الخارجية الأمريكي «مايكل بومبيو» أن الولايات المتحدة والسودان سيبدأن إجراءات تبادل السفراء. وفي وقت لاحق على ذلك الشهر، [رفعت](#) وزارة الخارجية الأمريكية اسم السودان من قائمة «الدول المثيرة للقلق على نحو خاص» لديها، وأدرجته بدلاً من ذلك على «قائمة الرصد الخاص»؛ وإن [بقي](#) اسم السودان، مع ذلك، على «قائمة الدول الراحية للإرهاب» (SST) لدى الولايات المتحدة، مع أن المسؤولين الأمريكيين [أعربوا عن أملهم](#) في أن يستوفي السودان في القريب العاجل شروط رفع اسمه من تلك القائمة، وكذلك عن مواصلتهم إجراء المفاوضات مع الحكومة الانتقالية سعياً إلى تحقيق هذه الغاية.

فما تزال لدى الطوائف المسيحية البروتستانتية مخاوفها، رغم ما شهدته أحوالها من تحسن؛ وهي الطوائف التي تحملت وطأة اضطهاد النظام السابق للمسيحيين، ومنها ترصده الجائر بهم، ومصادرته أملاكهم، وتخريبه كنائسهم، وإنشائه مجالس كنسية شكلية للتعطيم على أفعاله. وتُقرُّ هذه الطوائف بأن الحكومة الانتقالية قد وضعت حدًا حاسماً لأشد صور الاضطهاد فظاعاً، وإن كان أبناؤها يُصرُّون على أن هذه الحكومة لم تُفكِّك بعد ذلك النظام المُعقَّد بما فيه من تقسيم للمناطق وطرق بيروقراطية مسدودة وغير ذلك من العقبات التي تحول دون استعادة أملاكهم ونيل الاعتراف الرسمي بهم؛ وهي العقبات التي يُقرُّون فيما عداها بأن أحوالهم قد تغيرت إلى الأبد. أما الأقليات الدينية الأخرى، ومنهم الشيعة والبهائيين والهندوس وأتباع الديانات الأصلية في أطراف البلاد، فما تزال تتعرض للتهميش في المؤسسات الرسمية وفي الخطاب الوطني الوليد بشأن تعزيز الحريات الدينية.

السياسة الأساسية للولايات المتحدة

شهدت العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة و السودان تحسناً ملحوظاً في عام 2019. وكان المسؤولون الأمريكيون قد طرحوا على حكومة النظام السابق، في السنوات الأربع الماضية، مراراً وتكراراً خطة عمل بشأن الحريات الدينية؛ وهي الخطة التي كانت تقترح إجراء الإصلاحات بما يكفل اتساق السودان مع المعايير